بيان المجموعة العربية

جلسة النقاش الموضوعي الأول

حول الأسلحة النووية

اللجنة الأولى: الدورة 80 للجمعية العامة للأمم المتحدة
17 أكتوبر 2025
تُلقيه سلطنة عُمان، الرئيس الحالي للمجموعة العربية

–

السيد الرئيس،

1- أود بداية أن أعرب عن تضامن المجموعة العربية مع بيان حركة عدم الانحياز.

2- تعيد المجموعة العربية تأكيد موقفها الثابت إزاء نزع السلاح النووي والقضاء التام على الأسلحة النووية كركيزة رئيسية وأولوية قُصوى ومُتطلب بديهي للسلم والأمن الدُوليين، وكذا ما تمثله معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كحجر الزاوية لمنظومة نزع السلاح وعدم الانتشار. وتزداد أهمية تجديد الالتزام بهذه المُنطلقات لاسيما في ظل ما يشهده عالمنا من توترات جيوسياسية بالغة الخُطورة، وكذا من تآكل مُستمر في اتفاقات ضبط التسلح والتلويح باستخدام الأسلحة النووية واستئناف تجاربها أو التسامح مع حيازة الأسلحة النووية من جانب دول غير نووية.

3- تعرب المجموعة عن رفضها استمرار الدول النووية في تبني عقائد عسكرية تجيز استخدام السلاح النووي أو التهديد به، بجانب سعي البعض لتطوير الترسانات النووية كماً وكيفاً، فضلاً عن ترتيبات مُشاركة الأسلحة النووية والردع النووي المُمتد وما تُمثله من تعارض مع روح ومقاصد مُعاهدة عدم الانتشار النووي. وفي هذا الإطار، تؤكد المجموعة على أن التخلص الكامل والنهائي من الأسلحة النووية، بشكل شفاف ولا يُمكن التراجع عنه وخاضع للتحقق الدولي، هو الضمان الوحيد لعدم استخدام تلك الأسلحة. وتنُوه بأنه مع التسليم بإيجابية تدابير بناء الثقة وخفض مخاطر الأسلحة النووية كإعلان بعض الدول بالالتزام بعدم المُبادرة باستخدام الأسلحة النووية وضمانات الأمن السلبية للدول غير النووية، فأنها ليست بديلاً عن القضاء على الأسلحة النووية بصورة تامة ونهائية عبر اتفاق قانوني مُلزم وشامل يتم التفاوض عليه دون تأخير في إطار مُؤتمر الأمم المُتحدة لنزع السلاح.

وتُعرب المجموعة عن قلقها إزاء أي دمج لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة الترسانات النووية، وتُؤكد على السيطرة البشرية الكاملة على القرارات المُتعلقة بالأسلحة النووية، لحين القضاء التام عليها.

4- ومن هذا المنطلق، تعرب المجموعة العربية عن أسفها للفشلين المُتتاليين الأخيرين لمؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية) في التوصل إلى وثيقة ختامية. وتدعو إلى ضرورة العمل الجاد وعبر إرادة سياسية قوية على إنجاح مؤتمر المراجعة المُقبل في أبريل 2026 من خلال التوصل إلى وثيقة ختامية شاملة ومتوازنة تُسهم في تعزيز مصداقية واستدامة المعاهدة من خلال تنفيذ الالتزامات المتفق عليها بمؤتمرات المُراجعة السابقة، وخاصة فيما يتعلق بالتخلص التام من الأسلحة النووية، وضمان الشفافية والمُحاسبة للدول النووية، وكذلك تحقيق عالمية المعاهدة وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مع مُواصلة التأكيد على ضرورة التوازن في تنفيذ أركان المعاهدة الثلاثة عبر الامتناع عن التركيز على عدم الانتشار على حساب نزع السلاح، وبتعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية لتمكين الدول الأطراف بالمعاهدة من توظيف حقها غير القابل للتصرف في هذا الصدد وفي ظل احترام كامل لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتناولت المجموعة العربية ذلك بشكل تفصيلي خلال مُشاركتها في الدورات الثلاث للجنة التحضيرية لمؤتمر المُراجعة وأخرها في أبريل الماضي بنيويورك.

5- ومن ناحية أخرى، تؤيد المجموعة العربية مبادئ ومقاصد معاهدة حظر الأسلحة النووية ووضعها لتلك الأسلحة في مكانتها المنطقية كأسلحة تتعارض مع أبسط قواعد القانون الدولي بما في ذلك القانون الدُولي الإنساني.

6- تستمر المجموعة في تشجيع جُهود تعزيز عالمية الصُكوك الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بنزع الأسلحة النووية بما في ذلك مُعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتؤكّد في هذا الصدد على المسئولية الخاصة للدول النووية وفقاً للخطوة العاشرة من خطة عمل مؤتمر المراجعة لعام 2010 إزاء المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكذلك في تشجيع دول الملحق الثاني على الانضمام، وخاصة الدول النووية وتلك التي لم تنضم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتستمر في تشغيل منشآت نووية خارج نظام الضمانات الشاملة. السيد الرئيس،

7- نؤكد أن مسئولية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية مسئولية دولية جماعية، التزمت المجموعة العربية بنصيبها فيها، ويتبقى التزام الأطراف الأخرى بذلك، وإلا ستكون مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومنظومة منع الانتشار برُمتها على المحك.

8- وتشدد المجموعة العربية على ضرورة اتخاذ خطوات عملية وفورية لتحقيق هذا الهدف، وهو ما يدعو إليه مشروع القرار العربي السنوي المعنون "مخاطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" ويحظى بتأييد عبر إقليمي واسع.

9- وتعرب المجموعة عن قلقها ازاء الخطر المستمر جراء مواصلة اسرائيل رفض الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي الطرف الوحيد في الشرق الأوسط الذي لم ينضم للمعاهدة ويرفض اخضاع المنشآت النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة بما يُمثل تهديداً خطيراً لأمن وسلامة جيرانها وللسلم والأمن الدُوليين.

10- ونعيد تأكيد أن الاستمرار في تأخير تنفيذ الالتزام الدولي الخاص بقرار 1995 بشأن الشرق الأوسط وما يُمثله من أساس لصفقة التمديد اللانهائي للمُعاهدة، والالتزامات ذات الصلة بمؤتمري مراجعة عامي 2000 و2010، يمثل انتكاسة خطيرة ويعرقل التقدم في مجال عدم الانتشار النووي وتحقيق السلام والأمن المستدامين في المنطقة والعالم.

11- وفي هذا السياق، ترحب المجموعة العربية بانعقاد خمس دورات لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط وما شهدته من نقاشات موضوعية وتقارير قيمة وأخرها خلال الدورة الأخيرة في نوفمبر الماضي برئاسة مُوريتانيا الشقيقة، وتدعو كافة أعضاء المؤتمر والدول المُراقبة المدعوة للمُشاركة في الدورة السادسة المُقبلة للمؤتمر برئاسة المملكة المغربية في الفترة من 17 إلى 21 نُوفمبر لمُواصلة النقاشات التي يشهدها هذا المحفل الهام الذي يُوفر منصة بناءة وغير مُسيسة أو انتقائية ينصب عملها على بلورة صك قانوني مؤسس للمنطقة.

12- وفي هذا السياق، تُدين المجموعة العربية بأشد العبارات التهديدات النووية التي تُطلقها حُكومة الاحتلال الإسرائيلية وأخرها ضد غزة وشعبها الأعزل في نوفمبر 2023، تلك التهديدات التي سبق وأدانتها المجموعات العربية بالأمم المُتحدة بشكل مُطلق وتم توثيقها في خطابات رسمية، وعبرت عن صدمتها إزاء هذا المُستوى من اللامسوؤلية والثقة من الإفلات من العقاب، وتؤكد مجدداً أن هذه التهديدات تعكس تطرف إسرائيل واستخفافها بالمعايير الدولية ، وتُبرز الحاجة المُلحة والماسة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لاسيما في ظل الحرب

الإبادية بغزة لأكثر من عامين المُمارسات الإسرائيلية العدائية ضد العديد من دول المنطقة وخرقها المُمنهج لسيادتها ووحدة ترابها الوطني.

وشكراً.